03

اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي

الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام 2022م

المملكة من بين أعلى دول مجموعة العشـرين في تحقيق معدلات النمو خلال عام 2022

واجه الاقتصـاد العالمي خـلال عام 2022م تحديات اقتصادية جراء العديد من العوامل، ومـن أبرزهـا توتـر الأوضـاع السياسـية فـي عدد مـن دول العالم والتي أثـرت على تراجع الأنشـطة الاقتصادية فيها، بالإضافة الى تزايد أسعار الطاقة وارتفاع معدلات التضخم، مما أدى الـى تشـديد الأوضـاع الماليـة والنقدية في بعـض مـن الاقتصـادات المختلفة، مع استمرار التداعيات السلبية بسبب تبعات أزمة جائحـة كورونا. حيث تشـير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تباطؤ بنسـبة 3.2% في نمو الاقتصاد العالمي عام 2022م مقارنة بالعام الماضي.

وعلـى الرغـم مـن التحديـات التـي يواجهها الاقتصـاد العالمـي، إلا أن الاقتصـاد المحلي قد شـهد تعافياً جيداً على مستوى الأنشطة الاقتصاديـة، وكان أداء الناتـج المحلـي الإجمالـي للمملكـة خلال عـام 2022م من بين أعلى دول مجموعة العشرين في تحقيق معـدلات النمـو، وذلـك بفضل الاسـتجابة السـريعة لتداعيات أزمة جائحـة كورونا والتي بـدأت منذ تفشـي الجائحـة، ومع اسـتمرار تطبيـق السياسـات الاقتصاديـة الإصلاحية، بجانـب الدعـم المقدم مـن الماليـة العامة والمسـتويات الإيجابية التي سـجلتها أسـعار النفط خلال عـام 2022م. الأمر الذي زاد من قدرة المملكة على التعامل مع احتواء تفاقم معـدلات التضخـم العالميـة، ومحدوديـة تأثر الاقتصـاد المحلي من تداعيـات الأزمات السياسـية، والتي أثرت على مسـتوى الإنتاج والأسـعار فـي بعـض القطاعـات كقطـاع

%8.7

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة

ارتفعت مساهمة القطاع

غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى حوالي 57%

الأغذية والطاقة، وأدت إلى اضطرابات في سلاسل الإمداد في معظم دول العالم. ووفقاً لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء، فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 8.7% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 2.975 ترليون ريال بالأسعار الثابتة، وذلك بفضل التدابير والإصلاحات الهيكلية والاقتصادية وتطبيق السياسات المالية التي ساهمت في تعزيز نمو الاقتصاد المحلي والحفاظ على الاستقرار والاستدامة، والاستمرار في تنمية الإيرادات غير النفطية، ورفع مستوى كفاءة الإنفاق، وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي.

وقد ارتفع متوسط أسعار سلة أوبك في عام 2022م بحوالي 43% مقارنةً بالعام السابق؛ حيث شهد القطاع النفطي ارتفاعاً بنسبة 15% مقارنة بعام 2021م، وشهد القطاع غير النفطي نمواً وصل إلى 5% بالأسعار الثابتة، في حين ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022م لتصل إلى حوالي 57%. ويعود ارتفاع القطاع غير النفطي إلى نمو العديد من الأنشطة الاقتصادية الرئيسة كنشاط الصناعات التحويلية الأخرى بنسبة 8%، والنشاطات التعدينية والتحجيرية الأخرى بنسبة 7%، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة 5%، ونشاط التشييد والبناء بنسبة 4%، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بنسبة 3%، ونشاط الكهرباء والغاز والماء بنسبة 2%.

وأشارت بيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى ارتفاع المتوسط السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2022م إلى 107 نقطة. وبنسبة زيادة سنوية تصل إلى حوالي 2.5% عما كانت عليه في العام الماضي. ويُعزى ذلك نوعاً ما إلى الارتفاع في أسعار اللحوم والدواجن والخضروات والتي أثرت على نشاط الأغذية والمشروبات، بالإضافة إلى زيادة أسعار أنشطة المطاعم والفنادق والنقل. ومن الجدير بالذكر أن مستوى التضخم في المملكة يُعد من أقل المعدلات العالمية في ظل الارتفاعات التي يشهدها العالم بسبب التداعيات الجيوسياسية وما صاحبها من ظروف اقتصادية. بالإضافة إلى أن السياسات الاقتصادية المتبعة قد حَدَّت من تأثر الاقتصاد المحلي بالتضخم العالمي في عدد من الأنشطة الاقتصادية الأساسية.

بالنسبة للحساب الجاري لميزان المدفوعات ووفقاً للتقديرات الأولية للبنك المركزي السعودي، فقد سجل فائضاً يصل إلى 565 مليار ريال حتى نهاية عام 2022م، مقارنة بفائض قيمته 166 مليار لنفس الفترة من العام الماضي، في حين حقق الميزان التجاري في نهاية 2022م فائضاً بلغ 829.9 مليار ريال، بنسبة ارتفاع تصل إلى حوالي 79%. وقد بلغت قيمة الصادرات السلعية في عام 2022م نحو 1,541 مليار ريال نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية بنسبة 62% لتصل إلى 1,226 مليار ريال، وارتفاع قيمة الصادرات السلعية غير النفطية بنسبة 14% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 315.6 مليار ريال تقريباً. بالإضافة إلى ذلك، زادت قيمة الواردات السلعية في عام 2022م بنسبة 24% مقارنة بعام 2021م لتصل إلى 712 مليار ريال تقريباً.

وعلى صعيد التطورات المالية والنقدية في ضوء ما يشهده الاقتصاد المحلي والعالمي من تطورات، استمرت السياستان المالية والنقدية باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توافر مستوى ملائم من السيولة تلبي احتياجات الاقتصاد المحلي. وقد أظهرت الأرقام الفعلية لميزانية الدولة لعام 2022م نتائج إيجابية وداعمة لتعزيز الاستدامة المالية، حيث ساهمت الإصلاحات الاقتصادية والمالية -بجانب الخطوات الاستباقية التي تم القيام بها من أجل مواجهة التقلبات الاقتصادية الجيوسياسية العالمية- بتقوية المركز المالي للمملكة وزيادة القدرات في

103.8 مليار ريال
فائض ميزانية الدولة

تنويع وتنمية الإيرادات وتحقيق نتائج إيجابية على مستوى الاقتصاد المحلي. وشهدت الإيرادات ارتفاعًا بحوالي 31% لتصل إلى 1,268 مليار ريال مقارنة بالعام السابق، كما ارتفع حجم المصروفات بنسبة 12% عن العام السابق ليصل إلى حوالي 1,164 مليار ريال. وسجلت ميزانية الدولة فائضاً لأول مرة منذ عام 2013م والذي يُقدر بحوالي 103.8 مليار ريال، وهذا ما يشير إلى استمرار ضبط الاستدامة المالية للمملكة والسعي نحو تحقيق مستهدفات برنامج تحقيق التوازن المالي الذي يعد أحد أبرز برامج رؤية السعودية 2030. فيما وصل مستوى الدَّين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى يقارب 24.9%. وجاءت هذه النتائج بناءً على ما قامت به المملكة من جهود تمثلت في تنفيذ إجراءات داعمة للقطاعات المالية والاقتصادية لتعزيز ضمان الاستدامة المالية، والاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية لتعزيز النمو الاقتصادي، وتمكين القطاع الخاص، وتحقيق كفاءة الإنفاق واحتواء الصدمات الاقتصادية المتوقعة. وقد سجل عرض النقود بتعريفه الشامل(ن3) في نهاية عام 2022م نمواً سنوياً بنسبة 8% ليصل إلى 2,495 مليار ريال مقارنة بالعام السابق، وبالنظر إلى مكونات عرض النقود (ن3) في عام 2022م، يُلاحظ انخفاض عرض النقود بتعريفه الضيق (ن1) بشكل سنوي بنسبة 2.3% مقارنة بالعام السابق، في حين ارتفع عرض النقود (ن2) بشكل سنوي بنسبة 6% بالمقارنة بعام 2021م.

أما فيما يخص القطاع المصرفي، فقد ارتفع رأس مال المصارف التجارية واحتياطاتها في نهاية عام 2022م بنسبة 4% لتبلغ 437.7 مليار ريال تقريباً. كما ارتفع إجمالي مطلوباتها من القطاعين العام والخاص خلال نفس العام بنسبة 12% لتبلغ 2,927 مليار ريال، وارتفع كذلك حجم الودائع المصرفية على المستوى السنوي وحقق نمواً بنسبة 9% مقارنة بمستواها في العام الماضي. وفيما يخص دور المصارف التجارية في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فقد بلغ إجمالي الائتمان من قبل المصارف التجارية للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص خلال عام 2022م مبلغ 2,349 مليار ريال تقريباً، وذلك بارتفاع نسبته 14% مقارنة بما كان عليه في العام الماضي. وبالنظر لتفاصيل الائتمان حسب الأنشطة الفرعية، نجد أن حجم التمويل المصرفي قد زاد لمعظم الأنشطة الاقتصادية، وكان أكبرها نمواً في قطاع العقار بنسبة 31%، يليه قطاع التعدين والمناجم بنسبة 22%، ثم قطاع المالية والتأمين بنسبة 20%. في المقابل، شهد حجم التمويل الممنوح لبعض القطاعات تراجعاً لقطاع النقل والتخزين بنسبة 8% وقطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك بنسبة 2%.

وقام الصندوق خلال عام 2022م بتقديم حزم من المبادرات المحفزة للمشاريع الصناعية، وتوسعت استراتيجية الصندوق لدعم الأهداف الوطنية للمملكة، من خلال زيادة أنشطته لتشمل عدداً من القطاعات الواعدة في الصناعة والطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية، وواصل الصندوق نشاطه الإقراضي خلال 2022م بالموافقة على 111 قرضاً بقيمة مالية بلغت 14.2 مليار ريال، مقابل 11.1 مليار في عام 2021م، لتمويل مشاريع جديدة توسعية في قطاعات حيوية غطت 10 مناطق في مختلف أنحاء المملكة، حيث كان للقطاع الصناعي النصيب الأكبر منها بـ 102 قروض تجاوزت 13 مليار ريال سعودي.

من ناحية أخرى، شهد المؤشر العام للسوق المالية السعودية انخفاضاً بنهاية عام 2022 م بنسبة 7%، ليسجل 10,478 نقطة بالمقارنة مع 11,281 نقطة في نهاية عام 2021 م، مسجلاً أول تراجع سنوي منذ عام 2015م. وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال عام 2022 م حوالي 1,708مليار ريال مقابل 2,235 مليار ريال في عام 2021 م، أي بانخفاض بلغت نسبته 24%، وبلغت القيمة السوقية للأسهم المصدرة حوالي 9,878 مليار ريال بنسبة تراجع حوالي 1.3% مقارنة بالعام الماضي.

وشهدت السوق المالية السعودية خلال عام التقرير زيادة في فرص التمويل والنمو للشركات وزيادة القنوات الاستثمارية، كما تم إدراج 17 شركة في السوق من قطاعات إنتاج وتجزئة الأغذية، والمواد الأساسية، والتطبيقات وخدمات التقنية، والبنوك، وإدارة تطوير العقارات، والخدمات الاستهلاكية، والطاقة، والمرافق العامة، والصناديق العقارية المتداولة، والسلع الرأسمالية، ليصل إجمالي عدد الشركات المدرجة بالسوق إلى 223 شركة بنهاية العام. وبلغت القيمة السوقية للشركات التي طُرحت وأُدرجت في السوق حوالي 147 مليار ريال، تشكل حوالي 1.5% من إجمالي القيمة السوقية. وشهد عام 2022م أول إدراج مزدوج ومتزامن في السوق السعودي (تداول) وسوق أبو ظبي للأوراق المالية. في حين أغلق مؤشر السوق الموازية (نمو) عند مستوى 19,417 نقطة بالمقارنة مع 25,975 نقطة في العام الماضي، ليسجل المؤشر تراجعاً على أساس سنوي بنسبة 25%.

%9

نسبة ارتفاع حجم الودائع المصرفية على المستوى السنوي مقارنة بالعام الماضي

111 قرضاً

عدد القروض المعتمدة خلال 2022

14.2 مليار ريال

قيمة القروض المعتمدة خلال 2022

وطن يصنع

إطلاق الاستراتيجية الوطنية للصناعة

Special Integrated Logistics Zone

تدشين المنطقة اللوجستية المتكاملة في الرياض

THE LINE

الإعلان عن تصاميم مدينة ذا لاين في نيوم

تروجينا

إنشاء "تروجينا" الوجهة العالمية للسياحة الجبلية في نيوم

KSIA

إطلاق مخطط مطار الملك سلمان الدولي بالرياض

وفي إطار تعزيز دور السوق المالية في الاقتصاد السعودي، شهد عام 2022م تطبيق عدد من التحسينات لتطوير البنية التحتية لمرحلة ما بعد التداول ورفع كفاءتها، وإطلاق العقود المستقبلية للأسهم المفردة، والموافقة على لائحة إجراءات وصناعة السوق والتي تهدف إلى ضمان توافر السيولة وزيادة كفاءة تحديد الأسعار. ووفقاً للتقرير السنوي للمؤشرات التنافسية العالمية المتعلق بالأسواق المالية والصادر من المعهد الدولي للتطوير الإداري IMD لعام 2022م، حققت المملكة مراتب جيدة في مؤشرات التقرير والمكونة من 12 مؤشراً مرتبطًا بالسوق المالية، حيث ارتفع ترتيب المملكة في 9 مؤشرات مرتبطة بالسوق المالية وحافظت على ترتيبها في 3 مؤشرات بالمقارنة بالعام الماضي 2021م.

وفي مجال الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي تهدف إلى تعزيز هيكل الاقتصاد، شهد عام 2022م العديد من الإصلاحات ومن أبرزها الموافقة على عدد من الأنظمة مثل: نظام بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ونظام الأحوال الشخصية، ونظام الاتصالات وتقنية المعلومات، ونظام الشركات، ونظام إمدادات الطاقة، ونظام الوساطة العقارية، ونظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية. كما تم إنشاء مجلس باسم (المجلس الأعلى للفضاء) وتعديل اسم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات إلى هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، وإنشاء هيئتين لتطوير محافظتَي الطائف والأحساء. وتم إطلاق عدد من الاستراتيجيات الوطنية كالاستراتيجية الوطنية للصناعة، والاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، واستراتيجية برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية. وشهد عام 2022م إطلاق المخطط العام لمطار الملك سلمان الدولي في الرياض وتدشين المنطقة اللوجستية المتكاملة في الرياض، وشركة داون تاون السعودية لإنشاء وتطوير مراكز حضرية ووجهات متعددة في أنحاء المملكة، وإنشاء "تروجينا" الوجهة العالمية للسياحة الجبلية في نيوم، والإعلان عن مجموعة بوتيك المتخصصة في الضيافة الفندقية الفاخرة والاعلان عن تصاميم مدينة ذا لاين في نيوم، والإعلان عن ثلاثة مشاريع جديدة في مجال العمل المناخي. وتسلّمت 6 شركات عالمية تراخيص مقراتها الإقليمية لمزاولة نشاطها في المملكة وذلك ضمن برنامج جذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية. كما تقدمت المملكة خلال عام 2022م بعرض لاستضافة معرض إكسبو 2030 بالرياض.

وقد حظي الاقتصاد السعودي بتقدير وإشادة العديد من الجهات الاقتصادية العالمية. حيث أشاد صندوق النقد الدولي بمتانة الاقتصاد المحلي وانضباط الوضع المالي للمملكة، وبما يشهده الاقتصاد المحلي من تعافٍ قوي من حالة الركود عقب أزمة جائحة كورونا. وتأتي توقعات صندوق النقد الدولي إيجابية لاقتصاد المملكة على المدى القريب والمتوسط واستمرار الانتعاش الاقتصادي والقدرة على احتواء التضخم ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وزيادة قوة المركز الاقتصادي للمملكة على المستوى الدولي، مع الإشارة إلى إيجابية دعم السيولة ودعم برامج المالية العامة. بالإضافة إلى أن تحسن أداء القطاع النفطي بارتفاع أسعار النفط ونمو القطاع غير النفطي مدعوماً بتعافي قطاعات الصناعة التحويلية والتجزئة والتجارة ساهم في تعافي الاقتصاد السعودي وانتعاشه، وحَدَّ من تبعات التداعيات الجيوسياسية التي يشهدها العالم. كما أشار الصندوق إلى تراجع معدلات البطالة في المملكة نتيجة ارتفاع التوظيف في القطاع الخاص، وتزايد مشاركة المرأة في القوى العاملة، بالإضافة إلى جهود المملكة في سياسات تخفيف التغيرات المناخية من خلال زيادة الاستثمار في إنتاج الهيدروجين الأخضر والأزرق، والتزام المملكة بالحد من انبعاثات الكربون ومواصلة العمل

أشـار صندوق النقد الدولي إلى تقدم المملكـة فـي تنويـع اقتصادها من خـلال قطـاع الصناعـات التحويلية وقطاعات الخدمات

تتمتـع المملكـة بتصنيـف ائتماني متميز على المستوى العالمي بالرغم من الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم

على مستهدفات مبادرة السعودية الخضراء. وأشـار الصنـدوق إلـى تقـدم المملكـة في تنويـع اقتصادها من خلال قطـاع الصناعات التحويليـة وقطاعـات الخدمات مثل السـفر والسياحة، وجهود المملكة في المضي قدماً نحـو تحقيـق مسـتهدفات رؤية السـعودية 2030 وذلـك عبـر الإصلاحـات الاقتصاديـة والهيكلية التي تقوم بها برامج تحقيق الرؤية.

وما زالـت المملكة تتمتع بتصنيـف ائتماني متميز علـى المسـتوى العالمـي بالرغم من الظـروف الاسـتثنائية التـي يشـهدها العالم حيث صنفت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتمانـي المملكـة في شـهر سـبتمبر من عـام 2022م عند مسـتوى (A-/A-2)، مع نظرة مسـتقبلية إيجابية نظـراً لعدة عوامل منهـا قـوة نمـو الناتـج المحلـي الإجمالي، والسياسـات المالية للمملكـة وقدرتها على الخروج من آثار تداعيات جائحة كورونا، إضافة إلى النمو المتزايد للاقتصاد غير النفطي، الذي قام بدوره بدعم مؤشـرات المملكـة المالية والخارجية. بينما صنفت وكالة فيتش الائتمان السـيادي للمملكة في شـهر أبريل 2022م عند مستوى (A) مع نظرة مستقبلية إيجابية لاستمرارية التحسـينات في الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية، بالإضافة لوجود ارتفـاع فـي عائدات النفـط والالتـزام بضبط الأوضـاع المالية. كمـا صنفت وكالـة موديز المملكة عند مسـتوى (A1) في شـهر يونيو 2022م مـع نظـرة مسـتقبلية مسـتقرة، وذلك لاستمرار الحكومة في تطوير السياسة الماليـة والقـدرة علـى الاسـتجابة والتأقلـم مع تذبذب أسـعار النفط، ممـا يوضح التزامًا بضبط الأوضـاع المالية العامة والاسـتدامة المالية على المدى الطويل.

ختاماً، لايزال العالم يعانـي من تأثير تداعيات الجائحة والأوضاع السياسـية المختلفة والتي أثرت بشـكل واضح على عدد من القطاعات الاقتصاديـة ممـا خلـق تحديـات تحـد مـن التنميـة الاقتصاديـة. وعلى الرغـم من ذلك، اسـتطاعت المملكة تخطي العديد من هذه التحديات التـي كان من الممكن أن تؤثر على أداء الاقتصاد المحلي، وذلك بفضل استجابة الحكومـة بشـكل متسـارع وحـازم لتصدي المعوقـات الاقتصاديـة عـن طريـق تطبيق عدد من الإصلاحـات الاقتصادية التي جعلت الاقتصـاد أكثر مرونـة في مواجهـة التغيرات التي قد تطـرأ. ومن المتوقع -بـإذن الله- أن يواصل الاقتصاد السعودي السعي في طريق الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية بهدف تعزيز قوة الاقتصـاد المحلي في كافـة القطاعات، ومـا تم تحقيقه من نمـو اقتصادي للمملكة خـلال عـام 2022م، يؤكـد علـى اسـتمرار المملكة في السـعي قدماً نحو الحفاظ على قوة ومتانة اقتصادها وضمان استمرار النمو والاستدامة لكافة قطاعاتها الاقتصادية.